

« الحواجز النفسية » بين العرب واسرائيل ، في ما يوضح عمليا استعدادا نفسيا من قبله للقرص على انغام الدعاية الصهيونية ، بل وقف أمام الكنيست ( البرلمان ) الاسرائيلي ، ليعلن على مرأى ومسمع من العالم اجمع « ان اسرائيل اصبحت حقيقة واقعة اعترف بها العالم وحملت القوتان العظميان مسؤولية امنها وحماية وجودها » ، وليضيف الى ذلك ايضا انه « لما كنا نريد السلام فعلا وحقا فاننا نرحب بأن تعيشوا بيننا في امن وسلام فعلا وحقا » . وفي المقابل ، طالب السادات بـ « الانسحاب الكامل من الارض العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ » باعتبار ذلك « أمرا بديهيا لا تقبل فيه الجدل ولا رجاء فيه لاحد او من احد » ، موضحا للاسرائيليين « ان قضية شعب فلسطين وحقوق شعب فلسطين المشروعة لم تعد اليوم موضع تجاهل او انكار من احد ٠٠٠ واذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني الاخلاقي لاقامة وطن قومي على ارض لم تكن كلها ملكا لكم ، فأولى لكم ان تفهموا اصرار شعب فلسطين على اقامة دولته من جديد في وطنه » . ولكسي يسهل على الاسرائيليين ابتلاع هذا القرص ، دعا السادات ايضا الى تحويل القدس الى « مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين » ، متنازلا عن المطالب العربية المقديمة بشأنها . كما حث على الاعتراف بـ « حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الامنة والمضمونة عن طريق اجراءات يتفق عليها ، لتحقيق الامن المناسب للحدود الدولية اضافة الى الضمانات الدولية المناسبة » ، وعلى « ان تنسجم كل دول المنطقة بادارة العلاقات في ما بينها طبقا لاهداف ميثاق الامم المتحدة ومبادئه وبصفة خاصة عدم اللجوء الى القوة وحصل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية » ، في ما يشكل مقدمة لـ « انهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة » .

ولم يكن السادات بهذا المقدر من التنازلات . فمع احجام الاسرائيليين عن الاستجابة لاقتراحاته ، ثم اتضح حقيقة موقفهم الراض له ، بعد اجتماعه برئيس حكومة اسرائيل ووزير دفاعها على الاقل ، عاد الرئيس المصري - وكما يبدو في محاولة للضغط « وديا » على اسرائيل - ووضح مفهومه للضمانات والترتيبات الامنية التي يمكن ان ترافق اتفاق تسوية مصري - اسرائيلي باعلانه ، في منتصف كانون الثاني الماضي ، انه يوافق على « مناطق منزوعة السلاح على الجانبين » ، و « وجود محطات انذار مبكر [ في مصر واسرائيل ] كالموجودة الان [ في سيناء ] » ، « وان تكون هناك مناطق محدودة التسليح » ، و « تحديد للقوات [ العسكرية ] الموجودة [ في سيناء ] » ، و « قوات طوارئ دولية على الحدود حتى في شرم الشيخ » ، و « ان ينص في اي اتفاق للسلام على ان خليج العقبة ٠٠٠ مياه دولية مفتوحة للملاحة » و « ان تكون لجنة مشتركة من مصر واسرائيل تحت اشراف الامم المتحدة او من دون [ ذلك ] » . ولازالة الاثر « السلبي » الذي تركه كلام السادات في الكنيست حول « ادارة العلاقات »